والثاني فلان السيد عمر لم يحرر حوزا في فتاوى الرملي
ولا أدخل فيها في مكافأة الخارق أو تقاربه والثالث
فلان كلام شيخنا في خصوص نهاية المحال الرملي إذ هي
التي تقابل التحفة فاطرك ذلك رحمة رضاه في كلام شيخنا
الشيخ سعيد وقد علمت أن النهاية لم تعرض فيها
لذلك بل في الوقت منها ما يؤيد ما في التحفة كما قدمته
لك آنفا وقد قال ابن حجر في الوقف من التحفة ما نصه
وقد اتفق ممتأخرا كالأكثر العلماء على تخصيص بعضها والأول
بما له كلها وبعضها بعضها ووقفا أو غيرها لأحوط فيه
ولو لغير عذر إلى آخر ما قاله لا أن يفرق بأنه حيث
لم يحرم مكروه وبذر المكروه غير صحيح ولا يظهر دخول في
عموم قولهم أو غيرها على أن السيد عمر البصري قد أفتى
بعين ما قلناه من التخيير في صورة السؤال وعبارته فتاويه
ومنها نقلت في جملة مسئلة وقفت عليه من الأحباس
المسئلة الرابعة صورتها ما قولكم في المسائل التي يختلف
فيها الترجيح بين الشهاب ابن حجر والشمس الرملي فما المعول
عليه من الترجيحين الجواب عما ان ذلك يختلف

باختلاف

باختلاف المفتيين فان كان المفتي من أهل الترجيح والقدرة
على التصحيح افتى بما ترجح عنده بمقتضى أصول المذهب
وقواعده كما قرر من البحر الذي يفتر ق منه السيدان
الجليلان المشار إليهما وغيرهما من الفحول وان لم يكن
كذلك كما هو الغالب في هذه الأعصار المتأخرة فهنا
له الخيار فيتخير في رواية أيهما شاء أو جميعا أو بانيتها
من ترجيحات أكابر المتأخرين مع تنبيه المستفتي
على جلالة كل من المرجحين وحوزة العمل بترجيحه
وما أهلهما للاقتداء به نعم يظهر حيث كان المستفتي يحتاج
إلى مثل هذا التنبيه ان الأولى بالمفتي وذكر السيد عمر ما
سنذكره أو آخر هذا الجواب ثم قال وهذا الذي تقرر
في التحرير على النمط المشروع هو الذي نعتقده ونذين
الله تعالى به وكان بعض مشايخنا تغمده الله تعالى برحمته
يجري على لسانه عند مروره باختلاف المتأخرين في الترجيح
في مجلس الدرس وسؤال بعض الحاضرين عن العمل بأي
الرأيين من شاء تقر القالوب ومن شاء تقر العين
وأما التزام الحمل على التعيين في جميع المواد وتضييق

Copyright © King Saud University